



التحالف الإفريقي من أجل السودان

خطاب مفتوح

وزراء خارجية جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، الصومال، السودان، جنوب السودان، وأوغندا،
سكرتارية هيئة الإيغاد
آلية الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة الخاصة بهيئة الإيغاد

13 من منظمات المجتمع المدني الإفريقي تطالب باستجابة قوية لهيئة الإيغاد للانتفاضة في السودان

1 مارس 2019

أصحاب المعالي والسعادة،

نحن، منظمات المجتمع المدني الأفريقية الموقعة أدناه، نكتب للتعبير عن قلقنا إزاء الوضع المتدهور في السودان. إذ قوبلت الانتفاضة السلمية التي عمت البلاد لمواجهة 30 عاما من الاضطهاد إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الحالية بالعنف الذي ترعاه الحكومة والفشل في التعامل بشكل جوهري مع أي من احتجاجات المتظاهرين ومطالبهم. وفي تصعيد مثير للقلق هذا الأسبوع، أعلن الرئيس البشير حالة الطوارئ لمدة عام، وحل كل من الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية، وتعيين أعضاء في القوات العسكرية والأمنية للحكومات الولائية. وتشير هذه الإجراءات إلى أن السلطات تمهد لمزيد من القمع والإفلات من العقاب: مع استمرار الاحتجاجات هذا الأسبوع، فإن الاعتقالات الجديدة للشخصيات السياسية والصحفيين الذين ينتقدون إعلان الطوارئ يعزز من هذا القلق. لكن رغم كل ذلك، لا يزال المدنيون والناشطون السودانيون يدعون إلى الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وهي قيم تعهدت الإيغاد بتعزيزها.

حاولت الحكومة قمع الانتفاضة بعنف. وفقا لتقارير المجتمع المدني، تم اعتقال الآلاف من المواطنين، وقتل أكثر من 50 شخصا وأصيب المئات نتيجة لاستخدام القوة المفرطة. هذه الأرقام تحجب التكلفة البشرية الحقيقية للعنف. تم قتل أعضاء الجمعيات المهنية؛ من بينهم أطباء، ومعلم ، وطلاب، وكبار سن (تم توفير مزيد من التفاصيل في الخلفية أدناه). وقد وثق المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH) لحالات القبض على الناشطات وتعرضهن للإساءة اللفظية والتفتيش بطريقة بالغة التجاوز بحيث تشكل اعتداءً جنسياً. واحتُجز العديد من المعتقلين في الحجز الانفرادي لفترات طويلة.

يمثل حجم وطول فترة الانتفاضة الحالية تحولا كبيرا. فالشعب السوداني مصمم على تحقيق التغيير ومن غير المرجح أن يقبل العودة إلى الوضع الراهن. وفي حالة عدم تعاطي الفاعلين الدوليين مع حكومة السودان فيما يخص هذه القضايا، فعلى الأرجح تواصل الاعتداء على المحتجين السلميين والنشطاء السياسيين. والأسوأ من ذلك أن الوضع قد ينحدر ليتحول إلى فوضى واسعة النطاق، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على قدرة حكومة السودان على التعاطي مع المبادرات السياسية الإقليمية مثل مبادرة الإيغاد لتسهيل استعادة السلام في جنوب السودان وخلق سلسلة من العواقب السلبية لجيرانه. وعلاوة على ذلك، في ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن سوء إدارة حكومة السودان، تقوض الدولة الجهود الإقليمية لتعزيز التنمية والاستقرار الاقتصادي. في الوقت نفسه ، منذ إعلان حالة الطوارئ، أصدرت الحكومة قيودا جديدة على التجارة لن تؤدي إلا إلى مزيد من تقويض قدرتها على المساهمة في التنمية الإقليمية.

وعلى الرغم من العواقب السلبية التي قد تترتب على كل من الإيغاد وولايتها لحماية السلام والاستقرار والتصدي لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في المنطقة جراء عدم التوصل إلى حل عادل ومستدام للوضع الحالي إلا أن الهيئة لم تدل بأي تصريح بشأن الوضع. والأكثر إثارة للقلق أن هناك تقارير تفيد بأن حكومة السودان تتوقع تولي رئاسة الهيئة في أعقاب القمة المرتقبة في الخرطوم. إن السماح للسودان بترؤس الهيئة في خضم هذه الحملة القمعية لن يؤدي إلا إلى تدمير مكانة المؤسسة وإبطاء تطور المنطقة حيث إن الرئاسة ستكون أقل اهتماماً بالتكامل الإقليمي وأكثر تركيزاً على إدارة شؤونها الداخلية. وبدلاً من ذلك، يجب على الإيغاد أن تحقق أهدافها المعلنة المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد من خلال رفض منح السودان الرئاسة حتى تعالج الحكومة -على نحو كاف- قضايا الانتفاضة، وتوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

في هذا السياق، ندعو أصحاب السعادة والمعالين لاتخاذ إجراء عاجل للرد على الوضع الجاري في السودان من خلال:

- رفض مقترح حكومة السودان بتولي منصب رئيس هيئة الإيغاد، بل تعيين رئيس يمكنه تمثيل الأهداف المعلنة للمجتمع والمساهمة في التكامل الإقليمي بشكل أفضل.
- إدانة انتهاكات حقوق الإنسان للمحتجين السلميين ودعوة حكومة السودان إلى ضمان استجابة قوات الأمن للاحتجاجات بما يتماشى مع التزامات البلاد الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- دعم السلطات السودانية لتعزيز الحوار الشامل، وضمان المشاركة العامة الواسعة في برنامج التحول السلمي الذي من شأنه أن يخلق دولة تحترم حقوق الإنسان وتسمح لشعب السودان بممارسة حقوقه الدستورية للتعبير السلمي عن آرائه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية دون خوف.
- ضمان وضع الحالة السودانية الرهنة على جدول أعمال شعبة السلام والأمن التابعة للإيغاد وأن ترصد الشعبة الوضع باستمرار وتطلع أمانة الهيئة على آخر المستجدات.
- المطالبة بأن تجري اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أو هيئة أخرى مناسبة تحقيقاً فورياً ومستقلاً ومحايداً في جميع مزاعم الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين.

ومن شأن هذه الاستجابة القوية من جانب الإيغاد أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في السودان والمنطقة.

الموقعون أدناه:

الاتلاف العربي للسودان
المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام
رابطة حقوق الإنسان في إثيوبيا (AHRE)
هيئة محامي دارفور
مؤسسة الديمقراطية والحكم المسؤول (FODAG) (جنوب السودان)
معهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (أوغندا)
المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين (أوغندا)
مركز العدالة للمناصرة والاستشارات القانونية
التحالف الوطني للمدافعين عن حقوق الإنسان
المنظمة الوطنية لراصدي حقوق الإنسان في كينيا
المركز الإقليمي لتدريب وتطوير المجتمع المدني
الاتحاد الأفريقي المعني بالسودان
المجموعة السودانية للديموقراطية أولاً

الخلفية

شهد السودان انتفاضة خلال الأسابيع الثمانية الماضية. ومع أن الفتيل الذي أشعل الاضطرابات الحالية هو إلغاء الدعم إلا أن هذه الاضطرابات نابعة من أزمت أعمق خيمت بظلالها على القطر على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة من نزاعات إقليمية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وسوء إدارة مالية.

تأججت نزاعات فادحة في دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان؛ مؤثرة على المدنيين تأثيراً مجحفاً ومسببة نزوحاً على نطاق هائل. وبرغم تأكيدات الحكومة على نجاح وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ لم تختتم أي من تلكم النزاعات بتحقيق سلام مستدام. ومن الجلي أن النظام السوداني قد أقصى مؤسسات حكم القانون والجيش الوطني إلى الحد الذي صار معه مضطراً إلى الاعتماد على آليات حزبية وأمنية للحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

ومع أن السودان طرف موقع على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ الذي يكفل مدى واسعاً من الحقوق دون تمييز، إلا أن سجل القطر في مجال حقوق الإنسان كان سيئاً على الدوام. النساء والأقليات الدينية هم الأكثر عرضة للخطر على وجه الخصوص سيما أن الحكومة تعتمد أيديولوجياً كثيراً ما تضيي المشروعية على اضطهاد هاتين المجموعتين. بل إن الكتب المدرسية التي وضعت في عهد هذا النظام قد صبغت بصبغة هذه الأيديولوجيا، وذلك بهدف غرس القيم المتطرفة والإقصائية في نفوس الجيل القادم.

انطلقت الاحتجاجات في منتصف ديسمبر ناجمة عن إلغاء الدعم عن الخبز وندرة السلع الأساسية بما فيها الأدوية والوقود؛ إلا أنها غُذيت بأزمات حقوق الإنسان والنزاع الذي عصف بالقطر. وليست هذه الندرة التي أشعلت فتيل الاحتجاجات بالأمر المعزول؛ بل تتصل بأزمة اقتصادية حادة. ففي ديسمبر 2018، بلغ معدل التضخم 72.94% عن السنة السابقة. ومع أن خسارة عائدات نفط جنوب السودان تعد سبباً جزئياً في هذه الأزمة؛ إلا أنها تفاقت بسبب سوء الإدارة من طرف الحكومة. فقد واصلت الحكومة الاستثمار الكثيف في الإنفاق العسكري. أما الفساد فمستشر؛ إذ احتل السودان المرتبة 175 من 180 دولة استعرضتها منظمة الشفافية الدولية، التي ذكرت أيضاً أنه يرجح أن الرئيس البشير والمقربين منه قد استولوا دون وجه حق على ما يصل إلى 9 بليون دولار أميركي من قطاع النفط. وقد فشل القطر دوماً في الانفتاح التجاري أو التعاون الإقليمي أو الدولي مما ساهم في إضعاف قدرة الدولة على إدارة الأزمة الاقتصادية. وفي هذا السياق ليس ثمة ما يشير إلى حدوث تحول في الحظوظ الاقتصادية للقطر على المدى القريب.

ولكل ذلك، ليس مستغرباً أن يخاطر المحتجون بالتعرض إلى القمع العنيف لكي يخرجوا إلى الشوارع، وليس بمستغرب أيضاً أن تتصاعد المطالب سريعاً من هموم اقتصادية إلى المطالبة بتنحي الرئيس البشير. فبعد أسبوعين من بدء الاحتجاجات تبني المجتمع المدني السوداني والمعارضة السياسية "إعلان الحرية والتغيير" مطالبين البشير وحكومته بالتنحي عن السلطة، وداعين إلى تكوين حكومة انتقالية يكون بوسعها تحقيق تطورات السودانين إلى السلام، والحرية، والتحول الديمقراطي.

سرعان ما انتشرت الاحتجاجات بطول البلاد وعرضها، من عطبرة في الشمال الشرقي؛ وهي منطقة كانت تقليدياً موالية للبشير، إلى الخرطوم، والفاشر، وجرم في دارفور بغرب السودان، إلى أم روابة في شمال كردفان، والدامازين في النيل الأزرق. ووصلت الاحتجاجات إلى مناطق خاضعة لحالة الطوارئ وأخرى غير خاضعة لها إذ كانت تُعد موالية للنظام حسبما جرت العادة.

إن الرقعة الجغرافية التي غطتها هذه الاحتجاجات أعظم اتساعاً من الجولات الاحتجاجية السابقة التي هزت البلاد في 2013 وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 185 شخصاً وفقاً لمنظمة العفو الدولية، وفي 2018. كما يبدو أن عدد المشاركين قد ارتفع أيضاً لكن من الصعوبة الحصول على أرقام دقيقة. ومن الواضح أن أعداداً أكبر من النساء ومجموعات الشباب والمهنيين الشباب يشاركون في هذه الاحتجاجات. كما أن النشطاء متحدين في مطالبهم أكثر مما كان عليه الحال في السابق.

ردت الحكومة على الانتفاضة بقمع عنيف. وتشير جمعية الأطباء السودانيين تشير الآن إلى مقتل [57 شخصاً](#). وثمة قلق خاص بشأن ما ورد عن موت السيد مجاهد عبد الله؛ الذي مات رهن الاعتقال، والذي ذكرت أسرته أن آثار التعذيب كانت بادية على جسده فضلاً عن وجود أثر طلق ناري على الفم. وفي 17 يناير، اطلق الرصاص على طبيب كان يعالج بعض الجرحى من المتظاهرين، وقد أصيب الطبيب في الرأس بعد أن عرّف عن نفسه بصفته طبيباً. وفي الثاني من فبراير، ورد خبر موت معلم في الحجز.

حدثت اعتقالات واسعة النطاق للمتظاهرين من الطرقات، ومن المنازل والمكاتب بالنسبة إلى منظمي الاحتجاجات المفترضين أو الفعليين. وقد أفاد وزير الداخلية البرلمان في تاريخ 7 يناير بأنه قد أُلقي القبض على 816 شخصاً، إلى أن أشارت مذكرة مسربة مؤخراً ولا يمكن التحقق من صحة محتواها على نحو مستقل؛ بأن العدد حالياً يربو عن 3000

ومع أن مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، صلاح قوش، قد أشار في 29 يناير 2019 إلى أنه يجب إطلاق سراح هؤلاء الذين أُلقي القبض عليهم على إثر الاحتجاجات، إلا أن شركاءنا في المجتمع المدني قد أكدوا على أن النشطاء الذين يتابعونهم من كُتب لم يُطلق سراحهم.

في هذه الأثناء، ومع وجود بعض التعبيرات التي أبدى بها المجتمع الدولي قلقه، إلا أنه لم يكن ثمة إجراء قوي يذكر. ويبدو أن المجتمع الدولي يفضل الوضع الراهن ويرى أن أفضل ما يخدم استقرار هذا الوضع هو استمرار حكم البشير. غير أن حدة الاحتجاجات والقمع الذي قوبلت به، وسوء الإدارة المالية والازمة الاقتصادية التي تسببت فيها، إلى جانب واقع أن القطر مكدّس بالمليشيات والأسلحة، قد خلق -كل ذلكم- درجة كبيرة من عدم الاستقرار.